استمارة المشاركة

- المشارك الأول: نزاري سعاد

- الرتبة العلمية: دكتوراه في علم الاجتماع

- الوظيفة: أستاذ محاضر (ب)

- مؤسسة العمل: جامعة 8 ماي 1945 قالمة

- الهاتف الشخصي: 0673231926

- البريد المهني: nezzari.souad@univ-guelma.dz

- المشارك الثاني: بخوش لامية

- الرتبة العلمية: دكتوراه في علم الاجتماع

- الوظيفة: أستاذ محاضر (أ)

- مؤسسة العمل: جامعة 8 ماي 1945 قالمة

- الهاتف الشخصي: 0772918361

- البريد المهني: bekhouche.lamia@univ-guelma.dz

- محور المداخلة: المحور الأول (عوامل ظهور وانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري)

- عنوان المداخلة: **تحليل و اقع ظاهرة الطلاق في المجتمع الجز ائري**

- ملخص المداخلة:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل ظاهرة الطلاق في الجزائر، وانعكاس التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على استقرار الأسرة، حيث أدى الانتقال من النموذج الممتد إلى النموذج النووي، إلى تقليص أشكال الدعم العائلي وزيادة هشاشة الروابط الزوجية، كما أدت البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة وتغير مكانة المرأة وانتشار النزعة الفردانية إلى إضعاف مؤسسة الزواج، وتكتسب الدراسة أهميتها من الارتفاع اللافت لمعدلات الطلاق الذي تجاوز 93 ألف حالة سنة 2023، ما يعكس تهديدا مباشرا للنسيج الاجتماعي والتماسك الأسري.

وتظهر النتائج، أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب التغيرات القيمية، تعد من العوامل الأساسية وراء تفاقم هذه الظاهرة، رغم محاولات الدولة لتعديل قانون الأسرة، وتفعيل آليات الصلح، وتقديم أشكال من الدعم للأسر الهشة، إلاّ أن ضعف تنفيذ هذه الإجراءات وتعقيدها قلل من فعاليتها، لدلك يؤكد البحث على ضرورة تبني مقاربة شاملة ترتكز على التوعية المجتمعية، والدعم النفسي والاجتماعي، والإصلاح القانوني، مع تعزيز القيم الدينية والتربوية لضمان استقرار الأسرة الجزائرية.

- مقدمة:

قد يعد الطلاق من المواضيع الأكثر دراسة من قبل الباحثين والدارسين، خاصة من طرف علماء القانون، الاجتماع وعلم النفس، لكن و نظرا لما يعيشه العالم من تغيرات بفعل العولمة، التي تعد من الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في زيادة معدلات الطلاق عالميا وعربيا، لازال التركيز عليه كأحد المعوقات الأساسية نحو التنمية الإنسانية المستدامة، لأن الأسرة بمثابة النواة المشروعة التي تعمر بها الأرض، وعليها يرتكز المجتمع، غير ان الدول العربية ذات الخصوصية الثقافية والدينية، تأثرت بشكل كبير بهذه التغيرات، فالدين الإسلامي جعل للأسرة مكانة مرموقة، لكونها المكان او الحاضن الآمن لبناء الانسان وتكوينه العقلي والجسدي والروحي، فهي تساهم في اكسابه الأخلاق الكريمة وصفات المواطن الصالح، تجعل منه فردا اجتماعيا قادرا على تكوين علاقات سليمة.

لقد كان الطلاق ومازال من اخطر المشكلات الاجتماعية التي عرفتها الحضارات القديمة في جميع أطوارها، ونظرا للتغيرات السريعة والمتسارعة التي يعيشها العالم اليوم أدت إلى تغير في: أنماط وأشكال التواصل، خروج المرأة للعمل...الخ، هذه العوامل وأخرى غيرت في وظيفة الأسرة ودورها، فانتقلت بذلك إلى أسرة حديثة اختلفت في بناءها وتركيبتها وادوارها عن الأسرة التقليدية، ساهم هذا التغير أو التغيير في ارتفاع معدلات الطلاق بشكل مقلق عربيا ووطنيا، أصبحت تشكل تهديدا لكيان الأسرة واستقرارها، حيث شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في نسب الطلاق، فخلال سنة 2023 سجلت حوالي 93400 حالة طلاق بنسبة تقارب 33،5% من إجمالي الزيجات، وبلغ عددها سنة 2024 حوالي 87600 حالة، وعلى مستوى آخر بين عامي 2021 إلى 2022 ارتفعت حصيلة الطلاق من نحو 76000 إلى نحو 84000 حالة.

الملاحظ من خلال هذه الاحصائيات، أن الظاهرة في تزايد مستمر، لذا نرى من الضروري القيام بدراستها دراسة معمقة متعددة الأبعاد والتخصصات، لانعكاساتها الخطيرة ليس على الأسرة فقط، بل على المجتمع ككل، لأنها تسهم في ظهور مشكلات اجتماعية خطيرة مثل تشرد الأحداث والجريمة بمختلف أنواعها، على ضوء ارتفاع معدلات الطلاق في الجزائر في السنوات الأخيرة، دق المختصون ناقوس الخطر، محذرين من التنامي المقلق لهذه الظاهرة.

في إحدى تصريحات رئيس اللجنة الجزائرية بالاتحاد الدولي للمحامين **(فيصل دريوش)**، أن الإحصاءات في السنوات الأخيرة حول الطلاق مثيرة للقلق ومخيفة جدا، وأشار في مناسبة أخرى أن "غالبية جلسات التوفيق التي أجراها القضاة للجمع بين الزوجين انتهت بالفشل".

وفي تصريح لرئيسة الجمعية الجزائرية لحقوق المرأة المطلقة (خلفية فتيحة)، إن "ظاهرة الطلاق " في تزايد مستمر وبشكل مخيف، وأصبحت تهدد بيوت الجزائريين"، وقال الأكاديمي والمختص في علم الاجتماع محسن بن عاشور، إن "الطلاق أصبح مقلقا، ويتنامى بصورة سريعة في المجتمع الجزائري".

حسب هذه التصريحات، فإن الوضع ينبئ بوضع فائق الخطورة على المجتمع الجزائري، وعليه تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال المركزي التالي:

- ما مدى تطور ظاهرة الطلاق في الجزائر؟، وما هي العوامل المؤثرة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في هذا المسار، ما هي الاستراتيجيات الرسمية التي اعتمدتها الجزائر للحد من تفاقم هذه الظاهرة؟

ولتبسيط عملية التحليل ومن أجل المساعدة لحل الإشكالية المطروحة، تم تفكيكها الى أسئلة فرعية تتمثل في:

1- فيما تتمثل الأبعاد السوسيولوجية والثقافية لمفهوم الطلاق في الجزائر في ظل التحولات المعاصرة؟

2- ما التطورات التي شهدتها معدلات الطلاق في الجزائر منذ 2010 الى غاية 2023؟

3- ما هي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحددة لاتجاهات الطلاق في الجزائر ؟ وكيف فسرتها المقاربات السوسيولوجية النظرية؟

4- ما طبيعة الإصلاحات القانونية والاجتماعية التي وضعتها الدولة الجزائرية للحد من ظاهرة الطلاق؟ ، وكيف قيمت الأوساط الأكاديمية والحقوقية فعاليتها في ضوء الانتقادات الموجهة إليها؟

1- الأبعاد السوسيولوجية والثقافية لمفهوم الطلاق في الجزائر في ظل التحولات المعاصرة:

قبل التفصيل في هذا العنصر، يتحتم علينا من الناحية المنهجية، التعرض لمفهوم الطلاق لغة واصطلاحا:

- **لغة:** الطلاق في الأصل اسم مصدر لطلق بالتشديد ويعني رفع القيد الحسي أو المعنوي، فالطلاق والاطلاق في اللغة يستعملان لحل القيد حسيا كان أو معنويا، وأصله رفع الوثائق والترك مطلقا سواء أكان حسيا او معنويا، وهو الارتباط الحاصل بين الزوجين ، وهو مأخوذ من الاطلاق، وإنما يختلف اللفظ باختلاف المعنى والعرف خصص استعمال طلق في رفع القيد المعنوي، واطلق في رفع القيد الحسي فيقال: طلق الرجل امرأته ولا يقال أطلقها.

الطلاق مأخوذ من طلق الرجل زوجته تطليقا فهو مطلق ويقال بعير طلق وتاقة طلق بضم الطاء واللاّم، يعني بغير قيد، ويعرف ايضا بأنه " انفصال الزوجين عند استحالة استمرار الحياة المشتركة بينهما، وتختلف مدة الانفصال حسب درجة الطلاق الذي يبدا بطلقة واحدة وهو البينونة الصغرى ويصل إلى ثلاث طلقات وهو البينونة الكبرى".

و يعرف أيضا على أنه " رفع القيد مطلقا"، وفقهيا " رفع الزواج الصحيح في الحال صراحة او كناية "، هو انتهاء وانقطاع الرباط الزوجي بين الزوجين وقد تفاوت مفهومه بين مجتمع وآخر لجهة التشدد الصارم فيه أو التساهل المرن في تطبيقه " . **(صليوا رفو، 2019، ص ، ص 41، 43)**

- **اصطلاحا:** يعرفه فقهاء القانون على أنه حل عقد قائم بين زوج وزوجته ضمن شروط معينة لابد من توفرها وإلا فيكون لاغيا، ويعرف أيضا: انهاء رابطة الزواج وإصدار إعلان قانوني ببطلان هذه الرابطة، كذلك قد يستخدم للإشارة إلى الانفصال بين الزوجين ". **(حسن سدخان البدري ، 2022، ص 129)**

من منظور علماء الاجتماع، فإن الطلاق هو انفصام عملية الزواج بسبب منصوص عليه جينا وشرعا وقانونا ومن اهم الأسباب التي تجيز الطلاق طلب الطلاق والهجران لعدة سنوات والقسوة والجنون الذي يكون من الميؤس من شفائه. **(العيسوي، 2009، ص 192)**

ويعتبر علماء الاجتماع الطلاق أيضا بانه: إنهاء عقد الزواج بحيث يصبح كلا منهما منفصلا رسميا ويحق له الزواج مرة أخرى، وان حالات الانفصال والطلاق توجد تقريبا في جميع المجتمعات الإنسانية، غير ان الظروف التي تستوجب منح الطلاق للأطراف المعنية تختلف من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لفترة أخرى. **(عبد الله العمري ، 2003، ص 9)**

الطلاق ظاهرة اجتماعية تنبع من المجتمع، وتنجم عن علاقات اجتماعية غير سليمة، والطلاق مرض اجتماعي خطير إذ أنه يعني تحطيم الزواج والأسرة والروابط الأساسية للمجتمع ويكون ثمنا للزواج غير المرغوب فيه ويعد نقيض الزواج. **(صليوا رفو، 2019، ص 44)**

ويعرف من الناحية النفسية، بأنه اضطراب نفسي في مظهر الحياة الزوجية ينعدم فيها التلاؤم والتكيف بين شخصية الزوجين والتي تكون سببا لصعوبات الحياة الزوجية. **(حسن سدخان البدري ، 2022، ص 130)**

من خلال التعاريف اللغوية والاصطلاحية للطلاق، بإمكاننا تحديد الأبعاد السوسيولوجية والثقافية التي تحكم مفهوم الطلاق في المجتمع الجزائري في ظل التحولات الاجتماعية المعاصرة، يتضح لنا أن هذه التغيرات أدت إلى تراجع نموذج

الأسرة الممتدة، التي كانت توفر دعما ماديا ونفسيا وحلولا للنزاعات الزوجية، إلى بروز الأسرة النووية المستقلة، ما قلل من قدرة المحيط العائلي على التدخل وحل النزاعات بين الزوجين، ما جعل من الطلاق الخيار الأكثر شيوعا هذا من جهة، و من جهة أخرى، ساهمت الظروف الاقتصادية الصعبة، مثل ارتفاع نسب البطالة وتكاليف المعيشة، إلى جانب دخول المرأة سوق العمل واستقلالها المادي، في إعادة رسم أدوار ومسؤوليات الزوجين داخل الأسرة، الأمر الذي خفض من التبعية الاقتصادية التي كانت تحد من قرارات الطلاق، خاصة من جانب المرأة، أما على المستوى القيمي، فقد أفرزت التحولات الثقافية قيما جديدة تركز على الفرد واحتياجاته، ورفعت من سقف التوقعات العاطفية والشخصية في الزواج، خاصة في ظل تراجع النظرة السلبية للطلاق بين فئة الشباب، وتأثرهم بما تروجه وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وتقليدهم للفنانين والمؤثرين الاجتماعيين، إلى جانب ذلك، جاءت التعديلات التي أُدخلت على قانون الأسرة عام 2005 الذي وسع من حالات الطلاق وجعلت اجراءاته أكثر مرونة، خاصة في حالات الخلع، الأمر الذي عزز الوعي القانوني لدى الأفراد وشجع على المطالبة بحقوقهم كالطلاق، حتى صار استمرار الزواج مرتبطا بالتوافق العاطفي والفكري أكثر من ارتباطه بالالتزام الاجتماعي أو ضغوط المحيط، وبذلك لم يعد ينظر له على أنه فشل كبير للحياة الزوجية، بل كخيار متاح حين تغيب مقومات استمرار العلاقة الزوجية.

ومن بين اهم مقومات استمرار ونجاح العلاقة الزوجية، حسب ما كشفت عليه بعض الدراسات التي عالجت موضوع الطلاق، اعل افضل الدراسات الاجتماعية ما قام به **" stinnet "** وزملائه على مدار عشر سنوات وتوصلت الدراسة إلى تحديد ست عوامل رئيسية تؤدي إلى نجاح الزواج وتجنب الطلاق :

- الالتزام – التواصل الإيجابي – قضاء الوقت سويا – التوافق الروحي – القدرة على مواجهة الضغوط النفسية – التقدير والمحبة . **(حليلو، 2013، ص، 6)**

ثانيا- التطورات التي شهدتها معدلات الطلاق في الجزائر منذ 2010 الى غاية 2023

قبل التطرق إلى معدلات الطلاق وأسبابه في الجزائر، من المهم إلقاء نظرة على خصائص الأسرة التقليدية والحديثة، حتى نتعرف على مختلف التغيرات التي مرت بها للوصول إلى النموذج الحديث، و هل كان للخصائص التي ميزت الأسرة الحديثة دور في زيادة معدلات الطلاق :

حاول الباحث السوسيولوجي **مصطفى بوتفنوشات** من خلال الدراسة التي قام بها في نهاية السبعينيات من القرن الماضي حول الأسرة الجزائرية، تحديد سمات الأسرة الجزائرية التقليدية، وابرز ملامح تحولها نحو العصرنة والحداثة، وقد حددها في أربع عناصر رئيسية:

- أسرة ممتدة تضم عدة أجيال وعدة أسر زوجية
- الأسرة الجزائرية هي اسرة بطريركية أي ابوية، حيث الأب والجد هما بمثابة زعيم روحي للجماعة العائلية.
- الأسرة الجزائرية هي عائلة أكناتيكية أي هي عائلة تقوم على نسب من ناحية الأب أو الذكور بصفة عامة، وتبقى المرأة حتى بعد الزواج تابعة من ناحية النسب لأبيها.
- الأسرة هي وحدة غير منقسمة والتي تعني أن الأب له مسؤولية على جميع أفراد العائلة. **(تريكي ، 2017، ص ص 84-85)**

وتمثل هذه العناصر أهم الخصائص التي أجمع عليها الباحثون في دراساتهم حول الأسرة الجزائرية وتحولاتها البنيوية عبر الزمن.

بالإضافة الى هذه الخصائص، نجد ان الأسرة التقليدية تمثل وحدة اجتماعية وانتاجية غير منقسمة، ونبع لتماسك افرادها من رابطة الدم، ووحدة الملكية سواء كونا ارض او قطيع أو أي راس مال جماعي آخر ، تميزت أيضا الأسرة الجزائرية التقليدية بالهرمية، حيث ان تقسيم العمل والنفوذ على أساس الجنس والعمر، فالسلطة بيد كبار السن من الذكور، وهذا ما شكل هرما سلميا لتوزيع السلطة وعلاقات اجتماعية تراتبية وتقسيما اجتماعيا خاصا، تجيز الرة التقليدية تعدد الزوجات بل وتفرضه، حيث لا بد ان يكون للزوج أكثر من زوجة واحدة، مع شرط ان يكون الزواج داخليا لتمتين رابطة الدم وإبقاء الإرث. **(مالكي ،2011، ص ص 47- 48)**

أما فيما يخص الخصائص السوسيولوجية للأسرة الحديثة، فإنها تتميز بجملة من الصفات، تتلخص فيما يلي:

- يتمتع أفراد الأسرة بالحريات الفردية العامة، فلكل فرد كيانه الذاتي، وشخصيته القانونية لا سيما إذا بلغ السن الذي يفي عليه هذه الأهلية
- تغير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة، خاصة بعد نزول المرأة للعمل واصبح لها قيمتها الاقتصادية، لتتحرر من القيود التي كانت تقيد المرأة قديما، وأصبحت تتدخل بحرية في اختيار شريك حياتها وترسم لنفسها الحياة الزوجية
- سيادة الاتجاهات الديمقراطية في محاولة لتحقيق قدر من المساواة، وتكافؤ الفرص وانتشار التعليم العام والالزامي، فتعلمت البنت ونالت قسطا كبيرا من الثقافة، وشعرت بحريتها وقد انعكس كل هذا على حياة السرة الحديثة
- العناية بمظاهر الحضارة والكماليات واغفال مسائل ضرورية كالاهتمام بالملبس وتنسيق المنزل بشؤون الزينة بما يفوق حدود الإمكانيات
- زيادة اعتماد الأسرة على الأجهزة الحديثة المساعدة في أعمال البيت، خاصة الزوجة العاملة، التي تضطر الى اخذ اطفالها الى الحضانة، التي تترك آثار سلبية على تنشئة الطفل
- علاقة القربى بين الزوجين وبين اسرتيهما الأصليتين تقل وتتعرض للتفكك، خاصة أن بعد المنزل يلعب دورا في ذلك، وبالمقابل فإن العلاقات بين الجيران وأصدقاء العمل تزداد قوة.
- الميل الى التقليل من الولادات، لأن وقت الزوجين المحدود ودرجة تعليمهما، تدفعهما إلى التقليل من الولادات والاهتمام بنوعية الأبناء وليس بعدهم
- اصبح الزواج يقوم على التوافق وحرية اختيار الشريك
- التحول في العلاقات الاجتماعية، حيث هناك تحول كبير طرأ على علاقة السلطة داخل الأسرة التي كانت متمركزة في يد الأب والجد، لتصبح في الوقت الحاضر في منافسة قوية مع مؤسسات أخرى، ومثال ذلك سلطة الاعلام والاتصال والتعليم وتحول القيم الاجتماعية. **(بن بعطوش ، 2023، ص ص 91-92)**
- تتميز الأسرة الحديثة بصغر حجمها ، تتكون من الزوجين والأولاد
- أصبحت المرأة في الأسرة الحديثة تستطيع أن تكفي نفسها بنفسها، ومن ثم فلا داعي لتحمل القيود التي كان يفرضها عليها الرجل، تقاسمت مع الرجل السيادة على الأسرة، وأصبحت تتصرف بحرية ومسؤولية في شؤون منزلها.
- نتيجة انتشار النظرية الديمقراطية، تعلمت البنت ونالت قسطا من الثقافة وشعرت بحريتها الفكرية، انعكس هذا على حياة الأسرة الحديثة
- تتميز الأسرة الحديثة بالحريات الفردية، فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية
- العناية بتنظيم الناحية الترويحية والمعنوية في محيط الأسرة، وتتمثل في الذهاب إلى السينما والحدائق العامة والمهرجانات، أصبحت هذه الأمور من أهم مقومات الأسرة الحديثة

يعد كل من نمطي الأسرة الممتدة والنووية تجسيدا لأبرز أشكال العائلة في السياقين التقليدي والحديث على التوالي، حيث يعكس كل منهما خصائص مميزة تترجم طبيعة البنية الأسرية ووظائفها في كل مرحلة تاريخية، وعليه فإن الوقوف عند

سمات كل نمط يعد مدخلا أساسيا لفهم التحولات التي شهدتها الأسرة الجزائرية وانتقالها من الإطار التقليدي إلى النموذج الحديث، والجدول التالي يوضح خصائص وسمات كل منهما:

جدول رقم : 01

الأسرة الممتدة	الأسرة النووية
- تشكل وحدة اقتصادية متعاونة	- تتميز باستقلالها الاقتصادي
- قائمة على أساس رابطة الدم أكثر من رابطة الزواج او المصاهرة	- تسودها رابطة الزواج والمصاهرة أكثر من رابطة الدم
- تنتشر أكثر في المجتمعات التقليدية والشعبية والريفية	- تنتشر اكثر في المجتمعات الحديثة الحضرية والصناعية
- تسودها علاقات اجتماعية تراتبية هرمية، ويتمتع كبير السن فيها بسلطات واسعة على جميع أفرادها	- تسودها علاقات اجتماعية ديمقراطية مبنية على أساس التفاهم والتعاون وتوزيع الأدوار

يطرح في هذا السياق تساؤل جوهري حول الأسباب والعوامل التي أسهمت في تحول نمط الأسرة الجزائرية من الصيغة التقليدية إلى الحديثة، وما إذا كان لهذا التحول دور مباشر أو غير مباشر في ارتفاع معدلات الطلاق داخل المجتمع؟

يجمع الباحثون في مجال الأسرة على أن انتقالها من النمط التقليدي الممتد إلى النمط النووي الحديث، كان نتيجة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة، فقد ساهم التمدن والتصنيع في تغيير أنماط السكن والعيش، مما قلص من دور الأسرة كوحدة إنتاجية، في حين أدى تعميم التعليم وخروج المرأة إلى سوق العمل إلى إعادة توزيع الأدوار وتعزيز قيم الاستقلالية داخل الأسرة، كما كان للعولمة ووسائل الإعلام أثر بارز في تكريس قيم الفردانية والحداثة، مدعومة بتراجع معدلات الخصوبة والسياسات السكنية التي شجعت استقلال الأسر الصغيرة، وبهذا، أضحى هذا التحول تعبيرا عن مسار شامل للتغير الاجتماعي أعاد تشكيل البنية الأسرية بما يتماشى مع خصائص المجتمع الحديث.

غير أن المكانة المتقدمة والحرية النسبية التي اكتسبتها المرأة داخل الأسرة النووية، أدت في المقابل إلى ارتفاع معدلات الطلاق، وذلك في ظل غياب آليات تفاوض فعالة ودعم اجتماعي كانت توفره الأسرة الممتدة سابقا، فقد برزت حالات توتر وصراع حول قضايا جوهرية مثل: تحديد مقر السكن، أنماط تربية الأبناء، وتسيير الموارد المالية. ويؤكد تقرير الديوان الوطني للإحصاء (2022) هذا الاتجاه، حيث أشار إلى ان أكثر من 65% من حالات الطلاق المسجلة في الجزائر حدثت خلال السنوات الأولى من الزواج، وهو ما يعكس هشاشة البنية التفاوضية داخل الأسرة النووية الحديثة.

كل هذه التحولات الجوهرية التي عرفتها الأسرة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة،انعكست بشكل واضح على ارتفاع معدلات الطلاق، فمن الناحية البنيوية، أدى التحضر السريع والتصنيع إلى تراجع دور الأسرة الممتدة التي كانت توفر مظلة دعم ومساندة عائلية، لصالح الأسرة النووية، ما قلص من فعالية الوسطاء الأقارب في حل النزاعات العائلية. **(مجبري و العقاب ، 2017، ص 143)**

و الجدول التالي يظهر حالات الطلاق المتزايدة من سنة إلى أخرى، وتم التركيز على الفترة الممتدة من 2010-2023

الجدول رقم : 02

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد السكان وسط السنة بالألاف	35978	36717	37495	38297	39114	39963	40863	41721	42578	43424	44241	44938	45631	46344
عدد حالات الزواج بالأف	345	369	371	388	386	369	357	340	332	315	285	315	286	279
المعدل الخام للزواج	9.58	10.05	9.90	10.13	9.88	9.24	8.73	8.14	7.79	7.26	6.43	7.01	6.26	6.01
عدد حالات الطلاق	49845	54826	54985	57461	60844	59909	62128	65637	65690	65967	66791	76000	84000	93400
معدل الطلاق (%)	14.46	14.86	14.81	14.81	15.75	16.23	17.42	19.32	19.80	20.92	23.47	24.20	29.44	33.52

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ديمغرافيا الجزائر 2020- 2023 رقم 1030

يشير تتبع تطور معدلات الطلاق في الجزائر من سنة 2010 إلى غاية 2023 إلى مسار تصاعدي لافت، يعكس تحولات عميقة مست بنية الأسرة ووظائفها، وهذه الحالات ليست مجرد أرقام إحصائية، بل هي مؤشر سوسيولوجي على تغير القيم الأسرية، ومن ثمة فإن الجدول لا يقرأ كمعطى عددي فحسب، بل كدليل على دينامية مجتمعية معقدة تستدعي تحليلا معمقا للبحث في أسبابها ومآلاتها.

توضح هذه النتائج، إلى ارتفاع في حالات الطلاق في المجتمع الجزائري منذ 2010، لتستمر في الارتفاع التصاعدي، ويعود سبب الارتفاع منذ سنة 2011 التي تعد منعرجا بارزا في تطور الظاهرة إحصائيا، أكد المختصون أن الجزائر، لم تشهد في تاريخها نسبة خلع وتطليق مثلما سجل في هذه السنة، التي وصفها المختصون بسنة " **الزلزال الأسري** "، جراء الأرقام المرعبة التي كشف عنها أحدث تقرير لوزارة العدل التي بينت فيه أن 11 الف امرأة طلبت الانفصال عن زوجها عن طريق الخلع والتطليق، أما قضايا الطلاق فقد ارتفعت إلى مستويات قياسية بلغت 50 ألف قضية، وهو ما لن تسجله الجزائر خلال 30 سنة أعقبت الاستقلال، وقد اعتبره المختصون بالظاهرة المخيفة التي تتطلب دراسة عميقة من أجل وضع حد للتفكك الأسري، الذي يخلف أزيد من 100 الف طفل ضحية لسوء المعاملة والتشرد بين الوالدين المطلقين. **(بوحفص وهيباوي ، 2023، ص 123)**

منذ سنة 2014استمر انخفاض في عدد حالات الزواج، ولكن بوتيرة أكثر تسارعا سنة 2020، حيث سجلت مكاتب الحالة المدنية 285000 حالة خلال 2020، بانخفاض نسبي بأكثر من 10% مقارنة بعام 2019، بينما ارتفع ذات العدد في السنة الموالية ظرفيا ليبلغ 315000، ليواصل الانخفاض سنة 2022 ليصل إلى 278644 حالة زواج سنة 2023، وقد أثر هذا الانخفاض على معدلات الزواج، الذي تراجع إلى 6.0‰ سنة 2023.

وبغض النظر على الأثر الظرفي الذي يعود جزئيا للوضعية الوبائية في تراجع عدد الزواجات، يبقى أن التغيرات الهيكلية للتركيبة السكانية أهم عامل وراء هذا الانخفاض المتواصل، حيث يظهر عدد الفئة السكانية من (20- 34 سنة)، وهي

الفئة التي ينحصر فيها 80 % من الزواجات) تراجعا جليا منذ 2015، حيث انتقلت هذه الفئة من 10997 مليون إلى 9.861 مليون ما بين 2015 و 2023، وعلى الرغم من معدل الانخفاض في عدد الزواجات هي أكبر من تلك المسجلة في تراجع حجم هذه الفئة، ومع استمرار انخفاض في حجم هذه الفئة من السكان خلال السنوات القادمة، وبغياب عوامل أخرى مؤثرة، فمن المرجح استمرار تراجع حجم الزواجات حتى آفاق 2025- 2030.

أما بالنسبة للطلاق، فقد سجلت مصالح وزارة العدل 93401 حالة طلاق سنة 2023، ارتفع معدل الطلاق الخام الذي يعرف (نسبة بين عدد حالات الطلاق ومتوسط عدد السكان في العام)، من 1,52‰ إلى 2,02 ‰ بين عامي 2019 و2023، من ناحية أخرى ارتفع معدل الطلاق، الذي يعرف بأنه النسبة بين عدد حالات الطلاق وعدد الزيجات التي سجلت خلال نفس السنة بوتيرة اكبر خلال نفس الفترة، لينتقل من 20,9% إلى 33,5%، وبهذا الانخفاض في حالات الزواج والارتفاع المسجل في حالات الطلاق من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، يجعل الهيئات الرسمية وغير الرسمية في حالة استنفار لما سيترتب على انتشار الظاهرة من مخاطر اجتماعية سوف تؤثر على المجتمع الجزائري مستقبلا. **(الديوان الوطني للاحصاء ، 2023، ص، ص 24، 27)**

ذكرت جريدة الخبر الجزائرية في عددها الصادر بتاريخ 1 أكتوبر 2024، استنادا إلى معطيات الديوان الوطني للإحصاء، أن زواجا واحدا من بين كل ثلاثة زيجات ينتهي بالطلاق في الجزائر، حيث تم تسجيل نحو 240 حالة طلاق يوميا خلال عام 2024، أي ما يعادل 87,600 حالة سنويا، بنسبة تقديرية تبلغ 33,33% من إجمالي الزيجات. وأشارت الصحيفة إلى أن معدلات الطلاق في منحنى تصاعدي مقلق، غير أن مختصين في علم الاجتماع يؤكدون أن هذه النسب التي تتداولها وسائل الإعلام لا تعكس بالضرورة صورة دقيقة عن واقع الأسرة الجزائرية، محذرين من أن نسبا مثل 33.33% قد توحي بصورة مضخمة، وكأن ثلث الأسر الجزائرية مفككة، بما يعني وجود عدد ضخم من الأطفال المشردين، وهو تصور بعيد كل البعد عن الحقيقة، ويرى هؤلاء أن احتساب نسبة الطلاق بدقة يتطلب منهجية مختلفة، تقوم على متابعة نفس العينة من الأزواج على فترات زمنية متعاقبة على سبيل المثال، يتم تحديد عدد المتزوجين في سنة معينة – مثل 2023 – ثم إعادة حصر المطلقين منهم بعد عام، واستخراج النسبة الحقيقية من نفس المجموعة. ويُكرر الإجراء في السنوات التالية لقياس التطور الفعلي.

كما يشير المختصون، إلى أن حالات الطلاق المسجلة في سنة واحدة لا تخص بالضرورة زيجات حديثة، فقد يكون بعض المطلقين قد تزوجوا قبل 10 أو 20 أو حتى 30 سنة، والطريقة الأكثر دقة في رأيهم تتمثل في حساب النسبة بناء على عدد الأشخاص في سن الزواج والمؤهلين له، ثم مقارنة نسب الزواج والطلاق داخل هذه الفئة، فالمجتمع الجزائري، رغم طابعه الشاب، يشهد تأخرا في سن الزواج بسبب عوامل مثل: ضعف القدرة المادية أو العزوف، وفي المقابل هناك من تزوج واستقر، بينما نسبة أقل فقط أنهت زواجها وغالبا ما تعيد الارتباط لاحقا، ووفق هذه المنهجية، فإن نسب الطلاق الفعلية تبدو أقل بكثير مما توحي به الأرقام المعلنة. **(آيت شاوش ، 2025، ص 397)**

3- العوامل السوسيو اقتصادية والثقافية المؤثرة في الطلاق في الجزائر الطلاق في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية نظرية

لقد اختلفت آراء وأفكار السوسيولوجيين حول ظاهرة الطلاق كل حسب اتجاهه الأيديولوجي والفكري والمعرفي، ونذكر في هذا المجال بعض النظريات السوسيولوجية التي تناولت الظاهرة:

3-1. النظرية البنائية الوظيفية: تعود الجذور الفكرية للنظرية الاجتماعية الوظيفية إلى الجهود الكبيرة التي بذلها رواد علم الاجتماع، أو علماء الاجتماع الكلاسيكيون من أمثال (كونت، سبنسر)، من ثم إلى المفكرين المعاصرين أمثال (بارسونز، روبرت ميرتون)، تهتم هذه النظرية ببقاء نسق الأسرة، ويتم هذا من خلال مساهمة كل جزء في النسق أداء وظيفة الوحدة الكلية، بمعنى أن السلوك الزواجي أو الأسري يدرس في إطار مساهمته في بقاء النسق الزواجي أو الأسري، كما يحدد وليام أوغبرن (William Fielding Ogburn)، أن الأسرة التقليدية تقوم بوظائف أساسية للمجتمع وهي تناسلية، اقتصادية...الخ، لكن في نفس السياق وضح أن الأسرة أصابها التفكك أي الطلاق، نتيجة فقدها الكثير من وظائفها التقليدية، ولهذا وضع بارسونز مجموعة من المتطلبات للحفاظ على الأسرة والمجتمع وتتمثل في تكيف الأسرة مع البيئة الاجتماعية، تحقيق أهداف الأسرة ككل، التكامل بين الوحدات أو الأجزاء داخل النسق، المحافظة على بقاء نمط الموقف الداخلي، امتصاص التوتر داخل الأسرة، لأن الفشل في إنجاز هذه المتطلبات يؤدي إلى تعرض نسق الأسرة بل المجتمع بأسره إلى الطلاق. **(بن عمرو بن خليف ، 2016، ص 112)**

3-2. النظرية التفاعلية الرمزية: تأسس هذا المدخل على رؤية التفاعل التي طورها توماس كولي وجورج هربرت ميد، تلك الرؤية التي طبقت جزئيا على دراسات الأسرة من خلال بعض اعمال مدرسة شيكاغو خاصة أعمال بيرجس، ويوسم هذا المدخل في الغالب بأنه مدخل تفاعلي رمزي، ولكن البعض يميل أحيانا إلى استخدام نظرية الأدوار، وقد سعت هذه النظرية إلى تفسير ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية: أداء الدور، علاقات المركز ومشكلات الاتصال، واتخاذ القرارات والصراع وحل المشكلات والمظاهر المختلفة الأخرى التي تسمح بتفاعل الأسرة والعمليات الكثيرة التي تبدأ بالزواج وتنتهي بالطلاق. **(بن عمرو بن خليف ، 2016، ص 112)**

3-3. نظرية التفكك الاجتماعي: أكد انصار هذه النظرية، ان كثيرا من المشاكل الاجتماعية المتمثل بعضها في عدم استقرار نظام الزواج، وتفكك الأسرة بصفة عامة وانحراف وتشرد الصغار بصفة خاصة، بحيث لا يكون للفرد معرفة دقيقة لما يتوقعه من الآخرين وما يتوقعه الآخرين منه، ويبني أتباع هذه النظرية وجهة نظرهم على نتائج العديد من الدراسات التي انتهت إلى أن التغير الاقتصادي كان سببا رئيسيا للفوضى الاجتماعية والتفكك الاجتماعي بشكل عام، وقد قاد هذا التفكك إلى معدلات عالية من الانحراف والجريمة وغيرها من المشاكل الاجتماعية على رأسها الطلاق. **(حدابري و بوطوطن، 2019، ص 180)**

3-4. نظرية التغير الاجتماعي والثقافي: يرى أصحاب هذا الاتجاه، ان التغير الاجتماعي ما هو الاّ استبدال وصراع مستمر في أنماط التفاعل الاجتماعي او في عناصر الثقافة، ويؤكد المنادون بارتباط وجود المشكلات الاجتماعية بالتغير الاجتماعي، بان التغير هو السبب المباشر او غير المباشر لمعظم المشاكل الاجتماعية، وان المشكلات تحدث لأن التغير الاجتماعي لا يتم بنفس الدرجة بين مختلف عناصر بناء المجتمع، وتزداد احتمالات ظهور المشكلات الاجتماعية، إذا زادت

درجة التغير الاجتماعي، تقدم نظرية التغير الاجتماعي تفسيرا لظهور المشكلات الاجتماعية خاصة التي ترتبط بالأمراض العقلية التي تزداد بشكل أساسي كلما زادت درجة التغير الاجتماعي في عنصر من عناصر ثقافة المجتمع دون ان يصاحب ذلك نفس درجة التغير في بقية عناصرها، ففي مثل هذه الظروف تبدأ كثير من مظاهر الثقافة في التغير أو الاندثار دون ان يكون العنصر البديل قد أخذ مكانه، لذا فإن التغير المتسارع والكثيف في فترات قصيرة ومحدودة له علاقة كبيرة بظهور المشكلات الاجتماعية، حيث تفترض هذه النظرية في تفسيرها للمشكلات الاجتماعية، على أن التغير يؤدي إلى خلل وتفكك في بناء المجتمع ونظمه. **(عبد العزيز موسى، 2008، ص ص 113- 115)**

وتشير النظرية، ان التغيرات السريعة خاصة التي مست القيم الأسرية والأدوار الاجتماعية التقليدية، مرتبطة أساسا بظهور مشكلات اجتماعية حادة، تعد مشكلة الطلاق أحد ابرز نتائج هذا الخلل، حيث يعكس بشكل واضح عجز الأسرة عن تكيفها مع التحولات الجديدة، وعليه يفهم ارتفاع معدلات الطلاق في ضوء تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة على استقرار الأسرة.

3- 5. النظرية اللاّمعيارية: أشارت النظرية اللاّمعيارية لإميل دوركايم إلى أن المشكلة الاجتماعية تعزى إلى عوامل ترجع في الأساس إلى التنظيم الاجتماعي الذي عجز عن تنظيم وتحديد القواعد المنظمة للسلوك عند أفراده لتحقيق أهدافهم الشخصية في إطار الأهداف العامة وبالوسائل المباحة ضمن الثقافة السائدة في المجتمع، أي أن هناك أهداف عامة متفق عليها، إلاّ انه لا يوجد اتفاق على الوسائل والأساليب المحققة لها، ويرجع ذلك لاضطراب التنظيم الاجتماعي وعجزه في جعل الأفراد يمتثلون للقواعد التي وضعها المجتمع لأفراده لتحقيق أهدافهم واصبح بذلك كل منهم يسعى لتحقيق ذلك وبالأساليب والوسائل التي يراها، وبذلك تنتشر المشكلة الاجتماعية ويسود انعدام النظام وتغيب السوية الاجتماعية فيه، هذا وقد تنتشر المشكلة الاجتماعية أيضا لدى بعض الأفراد نتيجة للإحباطات المتوالية لديهم والناتجة عن عدم قدرتهم على تحقيق أهدافهم **(عبد العزيز موسى، 2008، ص 119)**

3-5 . المقاربة النسوية: النسوية أو ما يعرف باللغة الأجنبية بـ " fénimisme"، اتجاه نظري في علم الاجتماع يهتم بدرجة أساسية بقضايا المرأة والحركات النسوية التي تدعو إلى تغيير محتوى علم الاجتماع والاهتمام بالنوع الاجتماعي أو الجندر والتأكيد على أحداث تغييرات جذرية في النظام الأبوي القائم على هيمنة الرجال والحرص على التصدي لمشكلات المرأة وقضاياها. **(بن نهر الحربي، 2013، ص 20)**

ينظر للزواج وفق هذه النظرية، على انه مؤسسة اجتماعية تكرس عدم المساواة بين الجنسين، يسيطر فيها الرجل على الموارد والقرارات المهمة في الأسرة، تعتبر هذه الأخيرة الطلاق خطوة واعية من المرأة للتخلص من علاقة غير عادلة أو قمعية، أكثر من كونها فشل عاطفي أو سوء توافق بين الطرفين، وقد ساعد تطور القوانين في المجتمعات المعاصرة من تسهيل إجراءات الطلاق، مما زاد من وعي النساء بحقوقهن، وهذا مؤشر على تحول في ميزان القوة بين الجنسين.

بالاعتماد على المقاربات النظرية في علم الاجتماع، تبين أن الطلاق يعد ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد، تتداخل في تفسيرها عوامل اقتصادية، اجتماعية، وثقافية، وقد ساهمت نتائج العديد من الدراسات العلمية في الكشف عن الأسباب البنيوية والسوسيولوجية الكامنة وراء تفكك الرابطة الزوجية، مما أتاح للباحثين إمكانية تحديد ابرز العوامل المتداخلة المؤدية إلى هذه الظاهرة، سواء على مستوى البنية الأسرية الداخلية أو في سياق التحولات المجتمعية الأوسع، وهي العوامل التي أدت الى انتشار صور حديثة للطلاق في المجتمع الجزائري و التي سنقوم بتناولها بشيء من التفصيل:

- الزواج المبكر، أي الزواج بعمر يتراوح بين 15- 19 عام، وهذا يعني عدم امتلاكهما للخبرة العلائقية والنضج الفكري والاجتماعي لكلا الزوجين، الأمر الذي يضعهما أمام عجزهما في معالجة المشاكل الحياتية أو العلائقية التي تعترض حياتهما الزوجية فيقدما على انهاء رباطهما بسرعة دون تروي وتربص.

- زيجات تعيسة لأحد الأبوين او كلاهما، تستعمل كإطار مرجعي أو كمقياس مرجعي يقيس به علاقتهما، وهذا يعني إذا استخدمت الخبرة غير السارة لأحد أبوي الشريكين كإطار مرجعي في مواجهة المواقف الصعبة أو القاسية أو علاقة الشريكين، فإنها ستقودها إلى إساءة تفسير الموقف ومعالجته معالجة خاطئة بعيدة عن أسبابه ومضمونه.

- تباين في الخلفية الاجتماعية للشريكين، يعكس هذا الاختلاف تربية الشريكين الأسرية وانحدارهما الطبقي ونوع الأصدقاء الذين كانوا يصادقوهم قبل الزواج، وانه. **(قوراري، 2017، ص 80)**

وانه من الطبيعي أن يحصل تباين في خلفية الشريكين الاجتماعية، لكن تكمن الخطورة إذا كانت الخلفية مختلفة تمام الاختلاف، مما تعمل على إعاقة تقاربهما وتكيفهما مع بعضهما البعض

- اختلاف طموحهما المستقبلي وبالذات الذي يتعلق بدراستهما أو عملهما والغايات المتوخاة من طموحهما، أي كلما تباينت زادت من ابتعادهما واقترابهما من حالة الطلاق

- نظرتهما للحياة، إذا تعارضت، فإن قربهما من حيز التفكير في الطلاق، كان يكون الأول مسرف يعيش ليومه، تغريه مغريات الحياة البراقة، والثاني مقتر يحسب حسابات للمستقبل، أو يكون الأول واقعي والثاني خيالي أو الأول مثالي يقدس الروابط الاجتماعية في علاقاته مع الآخرين والثاني عبثي وسطحي في علاقاته مع الناس

- اختلافهما حول عمل أحدهما الذي يثير شكوك الآخر بعلاقاته مع الجنس الثاني في مجال عمله المهني **(قوراري منيرة، ص 81)**

وباستقصاء التراث السوسيولوجي في هذا المجال، نجد أن الدراسات السابقة قد اكدت على وجود عدة عوامل للطلاق، تم تحديدها في النقاط التالية:

- انعدام الثقة بين الزوجين، والشكوك المستمرة، والخيانة الزوجية من الطرفين

- استخدام الوعود الكاذبة والمراوغة قبل الزواج، لكسب الطرف الثاني والاطمئنان له، والإنصدام بواقع الحياة الزوجية والمسؤولية العائلية، ليكتشف الطرفان حقيقة بعضهما مباشرة بعد الزواج

- يتعمد الأزواج إخفاء وضعيتهم الصحية أو إصابة أحدهم بأمراض مزمنة، سواء عقلية أو جسدية، بعد الزواج تظهر حقيقته المزاجية والانفعالية والعصبية

- انتشار ظاهرة التعارف عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي، وسهولة هذه العملية التي باتت متاحة للجميع، مما ساهم في ارتفاع معدلات الخيانة الزوجية سواء للأزواج وحتى للزوجات

- تمسك الزوجة بوظيفتها وعدم التنازل، وكان ذلك في مقابل عدم اشتراط الزوج لذلك في فترة التعارف او الخطوبة، لكنه يغير رأيه اتجاه ذلك، بين الوظيفة واسرتها، يدفع الكثيرات لطلب الخلع أو الطلاق

- رفض الكثير من النساء العيش مع أهل الزوج، خاصة اللاّتي كن يعشن في ظروف أسرية جيدة أو من عائلات ميسورة الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وبكثرة المشاكل مع أزواجهن يفضلن الانفصال. **(خالدي ، 2024، ص ص 712- 713)**

-الوضع المادي المزري للأسرة يؤدي إلى زيادة معدلات الطلاق، خاصة ما تعرفه الحياة العصرية من ارتفاع في التكاليف وانتشار البطالة والفقر، فأصبحت العديد من الأسر الجزائرية تعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة تؤدي إلى الشجار بين الزوجين، وقد تنتهي في كثير من الأحيان إلى الطلاق كحل بديل لهذه المشاكل.

- قيام الزواج على المنفعة أو المصلحة، وهذه الأمور تتعارض مع الدعائم التي ينبغي أن تقوم عليها الحياة الأسرية.

كما يمكن أن يتأسس فعل الطلاق إذا توفرت أسباب تحصى من طرف القانون كالمجنون وهجر الزوج أو الزوجة، وكذلك عند ارتكاب جريمة أو عادات سيئة ترتكبها المرأة أو الرجل، فتؤدي إلى تفكك العلاقة الزوجية عن طريق الطلاق فالزواج في المجتمع الجزائري اليوم أصبح يقوم في غالب الأحيان على عدم إعطاء فرصة للرجل والمرأة معرفة بعضهما خاصة في المناطق الريفية، لأن ذلك يعتبر مناف للأخلاق والدين والعادات والتقاليد، ومثل هذه الحالات فإنها تؤدي إلى عدم وجود الانسجام لتدعيم حياة الأسرة مستقبلا. **(جلال وركاب، 2023، ص 87)**

أكدت جريدة الخبر الجزائرية الصادرة في 2024/11/18، على استمرار ارتفاع حالات الطلاق في الجزائر ، حيث تم تسجيل حوالي 240 حالة طلاق يوميا، ما يعادل أكثر من 87.600 حالة طلاق سنويا، بنسبة 33% من حالات الزواج، هذا الارتفاع يعكس زيادة ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة، وعلى ضوء هذا الارتفاع، دقّ محامون وعلماء النفس والاجتماع ناقوس الخطر، محذرين من التنامي المقلق لهذه الظاهرة التي تهدّد نسيج المجتمع لأسباب كثيرة. وأعطى المختصون أسبابا مختلفة للظاهرة؛ ولعل من بين أهم العوامل التي قد تكون ساهمت في هذا الارتفاع:

- تأثير المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي (الفايسبوك، تيك توك وإنستغرام)
- الضغوط والأعباء الاقتصادية، وعدم مقدرة الزوج على تأمين مستلزمات الأسرة
- عدم الاحترام المتبادل، وعدم التفاهم، والتشبث بالرأي والعناد، ما يؤدي أحيانا إلى العنف الأسري
- عدم تفهم كل من الشريكين شخصية الآخر
- عدم التوافق الجنسي، ما يعني عدم الإشباع وفتور العلاقات الجنسية
- عدم التكافؤ التعليمي والثقافي
- الغياب المتكرر عن المنزل
- الأفكار النسوية ورغبة المرأة في الحرية والاستقلالية
- العصبية والغضب السريع والمشاحنات وضعف لغة الحوار، والخيانة
- تراجع المقدرة على تحمّل المسؤولية لدى الأجيال الحالية.

وأكدت عدة دراسات أن للطلاق آثارا اجتماعية ونفسية خطيرة، ناجمة عن تفكك الأسر وانحلال العلاقات الاجتماعية وما يترتب على ذلك من تفشي مشاعر البغض بين الأفراد، والاضطرابات النفسية قد تصل في كثير من الأحيان إلى السلوك المنحرف للأفراد، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس بشكل مباشر على المجتمع وترابطه ويهدّد الأمن والسلم المجتمعي.

ويتسبب الطلاق في تزايد معدلات الجرائم، وتزايد معدلات التسرب من التعليم، إذ يؤدي قرار الطلاق في كثير من الأحيان إلى مشكلات اقتصادية ونفسية كبيرة، قد يترتب عنها تدني مستوى التحصيل الدراسي للأبناء، وفي كثير من الأحيان لجوئهم لترك التعليم، إما بدافع مادي لعدم توافر نفقات التعليم أو بسبب غياب رقابة ومتابعة الوالدين للأبناء. كما يؤدى إلى شيوع مشاعر الاكتئاب والإحباط وتزايد الأعباء المالية على الزوجين المنفصلين، وبالتالي تؤثر هذه المشاعر على قدرتهم على العمل وزيادة الإنتاج.

لكن بالرغم من الآثار الوخيمة التي ستترتب عن الطلاق، إلا أن الإسلام قد احل الطلاق ليكون حلا نهائيا يلجأ إليه الزوج عندما تستحيل الحياة الزوجية بينه وبين زوجته، وعند استنفاد السبل والوسائل كافة التي شرعها الله تعالى، يقول الله تعالى: " **الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان" (الآية 229 من سورة البقرة)**، فلا يعقل في شرع الله

تعالى الذي جاء لمصلحة العباد وإيجاد العدل ورفع الظلم، أن يبقى الإنسان مرتبطا بعقد زواج أصبح من المستحيل الاستمرار فيه، فالإسلام دين رحمة، قال الله تعالى: **" وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين" (الآية 107 من سورة الأنبياء)**، لذلك فالحكمة من تشريع الطلاق بيّنة واضحة، وهي الحفاظ على حياة وكرامة كل من الزوجين، بدل أن يعيشا في كنف حياة بغيضة فيها الشيء الكثير من المشاكل المستعصية على الحل.

رابعا: السياسات والإجراءات التي انتهجتها الدولة الجزائرية للحد من تفاقم ظاهرة الطلاق:

شهد المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة تحولا عميقا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، انعكست بشكل مباشر على بنية الأسرة واستقرارها، ومع تسارع وتيرة التغيرات المرتبطة بالعولمة، والتحضر، وتغير الأدوار التقليدية داخل الأسرة، برزت ظاهرة الطلاق كمؤشر لاهتزاز الروابط الزوجية، وتراجع بعض القيم الأسرية التي كانت تمثل صمام الأمان لتماسك واستمرار الأسرة، وقد أظهرت الإحصائيات الرسمية ارتفاعا ملحوظا في معدلات الطلاق، سواء في المدن أو المناطق الريفية، الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى التعامل مع الظاهرة باعتبارها قضية اجتماعية تستدعي تدخلا متعدد الأبعاد.

في هذا السياق، سعت الدولة الجزائرية إلى تبني مجموعة من السياسات والإجراءات لمعالجة ظاهرة الطلاق والحد من آثاره، من خلال تعديلات تشريعية، وبرامج توعية، وإصلاحات في آليات الصلح الأسري، إضافة إلى دعم مؤسسات الإرشاد والمرافقة الاجتماعية والنفسية. وتستند هذه الجهود إلى رؤية شمولية، قبل الحديث عن السياسات والإجراءات التي انتهجتها الدولة الجزائرية للحد من الطلاق، وتتمثل في :

- أدخلت تعديلات على قانون الأسرة الجزائري في 2005 لتسهيل حقوق المرأة في طلب الطلاق، أدرجت إصلاحات مهمة من ضمنها الغاء " طاعة الزوجة" وفقا للمادة 39 من قانون الأسرة الجزائري القديم، والذي كان ينص على واجب طاعة الزوجة لزوجها باعتباره رئيسا للأسرة)، وتبسيط إجراءات الخلع والسماح لها بدون موافقة الزوج مقابل تعويض مالي، فضلا عن إمكانية الحكم بتعويض للأطراف المتضررة من الطلاق التعسفي،

- قوانين مكافحة العنف الأسري: تم اصدار قانون 15- 19 في 2015، هذا القانون يهدف بشكل خاص إلى مكافحة العنف ضد المرأة، ويتضمن عدة تدابير لحماية النساء ضحايا العنف ، بالإضافة الى العنف ضد الأطفال، حسب نص المادة 320 من قانون العقوبات تتضمن حماية الأطفال من أي شكل من أشكال الإساءة او العنف. **(فبطس ، 2024، ص 8)**
- بموجب القانون رقم 05- 02 المؤرخ في 27 فبراير 2005، تم تعديل وإتمام القانون رقم 84- 11 المتعلق بقانون الأسرة، حيث تم تعزيز دور القضاء في الفصل في دعاوى الطلاق، والزامه بمحاولة الصلح بين الزوجين قبل النطق بالحكم (المادة 49 مكرر)

- ادراج آلية الطلاق بالتراضي المنظم، بما يسمح بتقليل النزاعات الطويلة امام المحاكم (المادة 49 مكرر من قانون الأسرة)
- الزام القضاة بمحاولة الصلح عبر جلسات مخصصة، بإشراف مختصين في الشؤون الاجتماعية أو خبراء نفسانيين (المادة 49 من قانون الأسرة)

- إدراج آلية الخلع التي تسمح للزوجة بطلب الطلاق دون موافقة الزوج مقابل تعويض مالي وهو مكمل لحق الرجل المطلق من تلقاء نفسه

- تحديد سن الزواج قانونيا عند 19 عاما للطرفين، وتأكيد موافقة الطرفين على العقد الرسمي بالملكية المشتركة في العقد، وإلغاء الزواج القسري والمبكر بدون رضا الزوجة ، وهذا ما نصت عليه المادة 7 من قانون الأسرة الجزائري، القانون رقم 84- 11 معدل بأمر رقم المؤرخ في 27 فيفري 2005

- حسب المادة 64، 65، 67، 72، تؤكد على تقوية أحكام الحضانة والحقوق المالية للمرأة المطلقة من (سكن ملائم للحاضنة، بدل إيجار عند التغير، وبقائها في بيت الزوجية حتى التنفيذ.

- إذا قام الزوج بالطلاق من تلقاء نفسه بطريقة تعسفية، وتخلف عن توفير النفقة أو السكن، فإن المحكمة يمكن ان تأمره بدفع تعويضات مالية قد تصل حتى قيمة المهر مقابل الضرر الواقع على الزوجة، استنادا إلى المادة 52 من قانون الأسرة الجزائري (الأمر 84- 11 المعدل والمتمم)، ويستند هذا المبدأ أيضا إلى القاعدة العامة في القانون المدني الجزائري التي تقرر التعويض عن كل ضرر يلحق بالغير. **(المادة 124 من القانون المدني)**

- برامج التوعية الأسرية: تبذل وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية جهودا لنشر رسائل توعوية تشجع على تجنب الطلاق وتعزيز الروابط الزوجية، تتضمن هذه المضامين نصائح حول إدارة العلاقات الزوجية، أساليب حل النزاعات وتعزيز الحوار الإيجابي بين. **(مجاني و بن سخرية ، 2019، ص 20)**

مع القيام بحملات إعلامية للتوعية بأهمية التماسك الأسري، أطلقتها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة التضامن الوطني

- دعم الأسر الهشة: منح مساعدات مادية واجتماعية للأسر التي تمر بأزمات، لمحاولة تخفيف الضغوط الاقتصادية التي تعد من مسببات الطلاق، وإن كانت هذه المساعدات تأتي غالبا في إطار أوسع من مجرد مكافحة الطلاق، من بين هذه الإجراءات:

- ينص قانون التضامن الوطني رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015، على تقديم دعم مادي وعيني للأسر الهشة، بما في ذلك الأسر التي تعيلها نساء مطلقات أو أرامل. ويشمل ذلك منحا خاصة للمرأة المطلقة الحاضنة، بالإضافة إلى اعانات مدرسية وموسمية لأبناء الأسر محدودة الدخل، كما تم إنشاء **"خلايا التضامن الوطني والأسرة"** لتوفير الدعم الاجتماعي والنفسي والمادي عند الضرورة، فضلا عن إطلاق برامج قروض مصغرة تهدف إلى تمكين المرأة المطلقة أو الأرملة اقتصاديا وتقليل تبعيتها المادية، وعلى الرغم من القيمة الرمزية لهذه التدابير، فقد واجهت انتقادات بشأن محدودية حجم الدعم وتعقيد إجراءات الترشح، مما يحد أحيانا من فعاليتها في مواجهة آثار الطلاق، ومن بين هذه الانتقادات التي وجهت ضد قانون التضامن الوطني: ضعف آليات التطبيق وصعوبة الوصول للدعم ، حيث أفاد تقرير لصحيفة البلاد وصحيفة الوطن بأن مسالة إيداع ملفات الاستفادة من صندوق النفقة للأرامل والمطلقات واجهت عراقيل شديدة، رغم أن القانون قد جعل من الدولة تحمل عبء الدفع حال تخلف الأب عن الدفع، إلاّ ان النساء المطلقات صرحن بأن الإجراءات ما تزال معقدة ، وان عدد المستفيدات لا يعكس حجم الاحتياج.

وفي 2021، وبموجب قانون المالية، أغلق الصندوق وحولت مخصصاته إلى حساب وزارة التضامن، قبل أن يغلق هذا الحساب أيضا سنة 2022. آنذاك تعالت أصوات مطالبة بمعالجة جدية لوضع النساء المطلقات الحاضنات اللواتي تخلى عنهن الأزواج .(**Tlemçané, 2023**)

- من اجل الدعم النفسي والاجتماعي، تم توسيع نشاط الخلايا الجوارية للتضامن الوطني، تقدم الاستماع والمرافقة النفسية للأزواج والأسر، تأسست هذه الخلايا رسميا بموجب القرار التنفيذي رقم 08- 307 المؤرخ في 27 سبتمبر 2008، تمتد عبر كامل التراب الوطني بمتوسط 5 خلايا جوارية في كل ولاية، وتتألف من فريق متعدد التخصصات (طبيب، اخصائي نفسي واجتماعي)، تلعب هذه الخلايا دورا جوهريا في : تحديد أماكن الفقر من خلال اعداد خرائط اجتماعية، إجراء تحقيقات ميدانية حول الواقع الاجتماعي والاقتصادي، تقديم الدعم الطبي، النفسي والاجتماعي، خاصة في المناطق النائية والمعزولة، وفي ديسمبر 2022، قالت وزيرة التضامن الوطني إن عدد هذه الخلايا وصل إلى 275، وأكدت على أهميتها في تعزيز التوازن الاجتماعي والتكفل بالفئات الهشة في المناطق المعزولة

- فتح خطوط هاتفية مجانية لتقديم الاستشارات الأسرية الفورية: أطلقت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة خلال العام 2025 " الرقم الأخضر (26.10)، كوسيلة مباشرة للإبلاغ عن العنف ضد النساء، ويوفر الخط دعما نفسيا ومشورة قانونية، وارشادا اجتماعيا، ويوجه إلى الجهات المختصة مثل الشرطة أو مراكز الحماية عند الحاجة . **(جواهر الشروق ، 2025)**

- يتولى الديوان الوطني للإحصائيات والمركز الوطني إنجاز دراسات ميدانية اجتماعية وجنائية، لرصد أسباب الطلاق واقتراح حلول عملية،

تظهر الانتقادات الموجهة لتعديلات قانون الأسرة الجزائري لسنة 2005، أن هذه التعديلات، رغم هدفها المعلن بالحد من الطلاق، أسهمت في تفاقم الظاهرة، فقد اعتبر خبراء قانونيون أن الانتقال من حصر العصمة بيد الزوج إلى إقرار مبدأ "الكل يطلق"، أدى إلى انفجار معدلات الطلاق، حيث شهدت المحاكم موجة كبيرة من قضايا الخلع نتيجة الامتيازات الممنوحة للمطلقة وأبنائها من نفقة وسكن، حتى في الحالات التي تكون فيها الزوجة ميسورة الحال، كما أشار مختصون إلى أن جلسات الصلح تحولت من آلية لحل النزاعات إلى إجراء شكلي يسرع الطلاق، إذ يمكن الفصل فيه في أجل قصير لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

من الناحية الاجتماعية، يرى باحثون أن تفشي الظاهرة مرتبط بغياب الأطر العائلية والاجتماعية التي كانت تمثل سابقا رادعا للانفصال، إضافة إلى تراجع البعد الأخلاقي للزواج لصالح اعتبارات مادية ونفعية، وقد نتج عن ذلك تحول العلاقة الزوجية إلى إطار اقتصادي هش، ما أفقد الزواج معناه القيمي وجعله عرضة للتفكك بشكل متزايد. **(بودهان ، 2016)**
وتضيف الناشطة دليلة حسين، أن المادة 66 المؤثرة في تسهيل الطلاق ، قد خلقت آثارا خطيرة، ابرزها تشجيع ظاهرة الزواج العرفي بين المطلقات، مما اوقعهن في عزلة قانونية وابرز مشكلات خطيرة مثل إثبات النسب.
يجتهد اهل الاختصاص لإيجاد حلول تقلل من نسب الطلاق، فمن بين الاقتراحات التي يمكن ادراجها كعوامل ومؤثرات تعزز الحياة الزوجية وتقلل من نسب الطلاق، أهمها: التواصل الدائم والمصارحة في كل الأوقات، النقاش والحوار الهادئ لتقريب وجهات النظر، الإيمان بقدسية الزواج، الوعي بأن الزواج مسؤولية مشتركة بين الزوجين، التغاضي عن المشكلات التافهة، تبادل الآراء في جلسة عتاب رقيقة في حال وجود خلاف، وضع حد لتدخل الآخرين في حياة الزوجين الخاصة، عدم التسرع في اتخاذ القرارات، تفهم الأدوار الموكلة إلى كل طرف من طرفي العلاقة، التخطيط السابق للأمور ووضع خطط وأهداف المستقبل للأسرة، الخروج والسفر لكسر رتابة الحياة الزوجية وتجديد حيوية العلاقة، طلب النصح من ذوي الخبرة والمعرفة، المشاركة من وقت إلى آخر في دورات توعوية عن الزواج، اللجوء إلى متخصصين لحلّ المشكلات الطارئة، إن لم يكن بمقدور الزوجين حلها. **(حميش)**

- خاتمة:

في نهاية هذا البحث حول ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، يتضح لنا أن الطلاق ليس مجرد قضية قانونية بل هو ظاهرة اجتماعية معقدة تتداخل فيها عوامل متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية، تعكس بوضوح التحولات الكبيرة التي يشهدها المجتمع في ظل تأثيرات الحداثة والعولمة، الإحصائيات الرسمية أظهرت زيادة ملحوظة في معدلات الطلاق خلال الفترة الأخيرة، وهذا الارتفاع يمثل تهديدا لاستقرار الأسرة ويؤثر سلبا على تماسك النسيج الاجتماعي.

توضح الدراسة أن انتقال الأسرة من النموذج الممتد إلى الأسرة النووية، مع التغير في أدوار الزوجين وقلة الدعم من المحيط العائلي، ساهم بشكل كبير في تصاعد حالات الطلاق، إلى جانب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة وغلاء المعيشة التي تؤثر بشكل مباشر على استمرارية ودوام الزواج، كما برزت قيم جديدة نتيجة الحداثة، تعطي للفرد حقوقه وحريته، خاصة المرأة، وهو ما شكل تحديا في العلاقات الزوجية.

أما من ناحية السياسات الحكومية، فقد سعت الدولة إلى تحديث قانون الأسرة وتوفير آليات لتسوية الخلافات ودعم الأسر الضعيفة، ولكن رغم هذه الجهود، لم تسفر الإجراءات عن نتائج مرضية بسبب ضعف التطبيق، نقص التوعية وتعقيد بعض الإجراءات القانونية.

بالنظر إلى ما سبق، يمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تزايد الطلاق بشكل مستمر يعبر عن تغيرات اجتماعية عميقة
- ساهم التحول من الأسرة الممتدة إلى النووية في زعزعة استقرار الزواج
- تعد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية من أبرز أسباب ارتفاع الطلاق
- أعادت قيم الفردانية والاستقلالية تشكيل العلاقات الزوجية بطريقة جديدة، اثرت بشكل مباشر على زيادة معدلات الطلاق
- تحتاج سياسات الدولة إلى تطوير وتحديث مستمر بما يتماشى والتغيرات السريعة التي يعرفها المجتمع المعاصر
- نقص برامج التأهيل والتوعية الزوجية يعرقل فاعلية الجهود الحكومية
- لم يصل دعم المرأة والطفل بعد الطلاق إلى المستوى المطلوب
- هناك حاجة إلى مقاربة شاملة تجمع بين التوعية و الدعم النفسي، والإصلاح القانوني، والوقاية الاجتماعية لمواجهة الظاهرة والحد من خطورتها

وتأتي هذه النتائج، لتؤكد على أهمية مواصلة البحث وتطوير استراتيجيات شاملة تعالج ظاهرة الطلاق، وتحافظ على الأسرة كدعامة مجتمعية أساسية في ظل تحديات العولمة الثقافية، وهذا ما يتوافق مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي يجعل من الأسرة حجر الزاوية في المجتمع ويدعو إلى الحفاظ عليها، فقد حث الإسلام على التسامح والصلح بين الزوجين، واعتبر الطلاق أبغض الحلال، مما يعكس حرص الشرع على بقاء الأسرة واستقرارها، يشجع الإسلام على الاحترام والصبر والحوار الهادئ وأهمية اللجوء إلى أهل الحل والعقد (الوساطة) قبل اللجوء إلى الطلاق، وهذا ما يجعل دمج القيم الدينية مع السياسات الاجتماعية والقانونية حاجة ملحة لتعزيز استمرارية الزواج، وتحقيق استقرار الأسرة بما يلائم خصوصية المجتمع الجزائري الثقافية والدينية.

- قائمة المراجع:

- tlemçané, s. (2023, 10 23). . salima tlemçané : Un avant-projet de loi est entériné en Conseil des ministres : La pension alimentaire plus accessible aux femmes divorcées. *elwatan- dz*.

,12-ق .ا .(15 7 ,2015) .المتعلق بحماية الطفل .الجزيدة الرسمية رقم 39، .2015

- الديوان الوطني للاحصاء .(2023) .*ديمغرافيا الجزائر خلال 2020إلى 2023، الوثيقة رقم .1030* الجزائر .

- آيت شاوش ,د .(2025) .مدى تأثير إعادة صياغة الحقوق الزوجية في قانون الأسرة على ارتفاع نسب الطلاق في الجزائر . *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*.

- بن بعطوش ,أ .(2023) .الطلاق بين التحولات البنائية والتغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية الحديثة .*مجلة التنمية والتربية*.

- بن نهر الحربي ,ي .(2013) .الطلاق بين المتزوجين حديثا)أطروحة ماجستير .(كلية الدراسات العليا ,المملكة العربية السعودية :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- بوحفص ,س.,و هيباوي ,ا .(2023) .دوافع الطلاق في المجتمع الجزائري :دراسة تحليلية وصفية لاحصائيات ظاهرة الطلاق في الجزائر خلال الفترة الممتدة من .2018 – 1998*مجلة التربية والتنمية*.

- بودهان ,ي .(30 10 ,2016) .*الطلاق بالجزائر ...الطلاق في الجزائر ارقام تثير المخاوف* Consulté le 08 30, 2025, sur . موقع الجزيرة نتhttps://www.aljazeera.net/news :

- تريكي ,ح .(2017) .تغير القيم الأسرية في المجتمع الجزائري المعاصر :دراسة تحليلية .*مجلة رواق*.85 -84 .pp , .

- جلال ,ف .,و ركاب ,أ .(2023) .ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري الأسباب والنتائج .*مجلة التربية والتنمية*.

- جواهر الشروق .(2025) .التضامن الوطني :رقم أخضر تحت تصرف النساء للتبليغ عن العنف ضدهن .*جريدة الشروق* , 03. Récupéré sur https://www.echoroukonline.com/

- حدابري ,ر .,و بوطوطن ,م .(2019) .الطلاق وعلاقته بالجريمة .*مجلة البحوث والدراسات الانسانية*.

- حسن سدخان البدري ,ه .(2022) .ظاهرة الطلاق دراسة في الأسباب والنتائج)دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية .(*مجلة العميد*.129 .p ,(42)

- حميش ,ع .(s.d.) .ازدياد معدلات الطلاق في بلادنا ..الأسباب، التداعيات والحلول .*جريدة الخبر* Récupéré sur . https://www.elkhabar.com/islam/-252559

- خالدي ,ع .(2024) .ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري للفترة -(2023 -2013)دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة في حالات الطلاق لمدينة باتنة، .*مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية*.

- سامية بن عمر ، و ربيعة بن خليف . (2016). ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري- رؤية سوسيولوجية. *مجلة العلوم الاجتماعية*.

- عبد الرحمن العيسوي. (2009). *سيكولوجية الطفولة والمراهقة*. الأردن : دار أسامة للنشر .

- عبد العزيز موسى ,ر .(2008) .*سيكولوجية القهر الأسري* .القاهرة :عالم الكتب .

- عبد الله العمري ,ع .(2003) .بعض العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى الطلاق المبكر دراسة ميدانية في محافظة جدة .جدة :جامعة الملك عبد العزيز .
- عذراء صليوا رفو. (2019). الطلاق وأسبابه في مدينة بغداد: دراسة اجتماعية تحليلية. *مجلة الأناسة وعلوم المجتمع* (06)، صفحة 43.
- فبطس ,ا .(2024) .العنف الأسري بين آليات التدابير الوقائية والقانونية .*مجلة التشريع الاعلامي* .8 .p ,
- قوراري ,م .(s.d.) .ظاهرة الطلاق في الجزائر، مقاربة سوسيوانثروبولوجية للطلاق بمدينة بسكرة،)أطروحة ماجستير .(*2017*.كلية العلوم الاجتماعية :جامعة وهران . 2
- قوراري ,م .(2017) .ظاهرة الطلاق في الجزائر، مقاربة سوسيوانثروبولوجية للطلاق بمدينة بسكرة، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية .بسكرة ,كلية العلوم الاجتماعية :جامعة وهران .2
- مالكي ,ح .(2011) .الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية والحديثة .*مجلة العلوم الانسانية*.
- مجاني ,ب .,و بن سخرية ,أ .(2019) .دور وسائل الاعلام في القضاء على ظاهرة التفكك الأسري، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، .*مجلة هيرودوت* .20 .p ,
- مجبري ,ح & .,العقاب ,خ .(2017) .التحليل السوسيولوجي لتطور الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .*مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية*.143 .p ,
- نبيل حليلو. (2013). الأسرة وعوامل نجاحها. *مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول : الاتصال وجودة الحياة في الأسرة* (صفحة 6). ورقلة : جامعة قاصدي مرباح ورقلة .